

## ثنائية الوصل والفصل من منظور عبد القاهر الجرجاني

### ولسانيات النص

د(ة). يعقوب الزهرة

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

#### ملخص:

تناول **عبد القاهر الجرجاني** (ت:471هـ)، العديد من المباحث اللغوية من بينها مبحث الفصل والوصل. هذا المبحث الذي أدرجه ضمن مباحث علم المعاني، وأكد على دقته وصعوبة مسلكه، ولاشك أن هذه الصعوبة تكمن في قدرة هذه الثنائية المتغايرة (الفصل/الوصل) في إحكام ربط عناصر الكلم بعضه ببعض في سلسلة متوالية من الجمل، وصولاً إلى النص بأكمله. وبحكم مرونة هذه الثنائية وتجاوزها حدود الجملة الواحدة؛ كانت من أبرز الآليات الإجرائية التي استعاننت بها الدراسات التي تندرج في مجال لسانيات النص، لما تحققت هذه الثنائية من اتساق والتحام لأجزاء النص، فالعلاقة إذن، تكمن في مدى استيعاب الدرس البلاغي لقضايا لسانيات النص من خلال ثنائية الفصل والوصل.

**الكلمات المفتاحية:** الوصل، الفصل، لسانيات النص، السبك، الحبك.

#### Abstract:

Abd al-Qaher al-Jarjani (d. 471H) dealt with many of the linguistic disciplines, including the issue of juxtaposition and connection. This subject, which was included in the study of semantics by Al-Jarjani, who stressed on the accuracy and difficulty of its course, There is no doubt that this difficulty lies in the ability of this heterogeneous binary to relate the elements of the text in a sequence of sentences. Thanks to the flexibility of this binary to go beyond the limits of a single sentence; it was one of the most prominent procedural mechanisms used by studies that fall within the area of linguistics, for what this binary achieves coherence and cohesion between the different parts of the text, Then the relationship capacity of rhetorics to deal with the issues of the linguistic texts through juxtaposition and connection

## أ- مفهوم ثنائية "الفصل، الوصل" في التأصيل البلاغي والطرح اللساني الغربي:

يقف الدارس لثنائية الفصل والوصل على الدور الذي تلعبه في سبك وحبك أجزاء النص، باعتبارها وسيلة لغوية أساسية تنقل الدارس من ميدان لسانيات الجملة إلى ميدان أوسع لسانيات النص، فكان من الضروري الوقوف عند هذه الثنائية من خلال الطرح العربي والغربي لها.

### 1. المفهوم اللغوي والإصلاحي لثنائية الفصل والوصل:

في الحصر القاموسي لهذه الثنائية، يفيد الزمخشري (ت: 538هـ) في كتابه (أساس البلاغة)، مادة (فصل) يقول "كانوا حكاما فياصل يحزون في الحكم المفاصل؛ جمع فيصل وهو الفاصل بين الحق والباطل. وهذا الأمر فيصل أي مقطع للخصومات، وفصل الشاة تفصيلا: قطعها عضوا عضوا"<sup>(1)</sup>؛ أما مادة (وصل): "وصل الشيء بغيره، فاتصل، ووصل الجبال وغيرها توصيلا، ووصل بعضها ببعض، ومنه قوله تعالى: "وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ"<sup>(2)</sup>. وخبط موصل فيه

<sup>(1)</sup> الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى؛ 1419 هـ، 1998م، ج2، ص: 25.

<sup>(2)</sup> سورة القصص، الآية: 51.

وصل كثير، ووصلني بعد الهجر ووصلني وصُرّ مني بعد الوصل والصلة والوصول، وتصارموا بعد التوصل...، جمع وَصَلَ ووصل<sup>(1)</sup>.

أما في الاصطلاح؛ فنجد هذه الثنائية، قد أخذت بعدين في الدراسات البلاغية العربية من حيث المفهوم والتحديد، فالمتصفح لكتاب (البيان) يلمح في ثناياه ذكر للمصطلح من خلال التعريف الذي ساقه الجاحظ (ت: 255هـ) على لسان الفارسي للبلاغة بقوله بأنها: "معرفة الفصل من الوصل"<sup>(2)</sup>. ويبدو من كلامه، أنه جعل معرفة الفصل من الوصل حداً للبلاغة ومدارها، وبالرغم من ذلك اكتفى الجاحظ بالمصطلح دون أيّ تعقيب أو شرح له.

وغير بعيد عن الجاحظ، يُفرد أبو هلال العسكري (ت: 395هـ) في كتابه: (الصناعتين) فصلاً مستقلاً في "ذكر المقاطع والقول في الفصل والوصل"<sup>(3)</sup>، يعدد فيه أقوال بعض الخطباء وكلام السلف عن مزايا الفصل والوصل وعظمة أمره في تحديد مقاطع الكلم.

والمتمائل لهذه الأقوال التي أوردها أبو هلال العسكري، يتضح له بأنّ المراد بالفصل "الوقوف عند نهاية كل عنصر، حتى يشعر السامع بانتهائه وينتهي الخطيب لعنصر تال... والوصل عدم الوقف إذا كان بين المعنيين ترابط

(1) م.س، ج2، ص: 339.

(2) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين. ج1، ص: 88.

(3) العسكري، أبو هلال بن عبد الله. الصناعتين - الكتابة والشعر - ص: 458.

واتصال<sup>(1)</sup>. فذكر المصطلح عند الجاحظ وغياب مفهومه عند العسكري أفقدهما المفهوم والتحديد وعدم الضبط لهذه الثنائية. وهذا هو البعد الأول. وربما كانت مساهمة عبد القاهر الجرجاني في تحديده لماهية الوصل وحقيقة الفصل أعمق من سابقه، فهو يجعل المزية والفضيلة في معرفة هذه الثنائية إحراراً وإكمالاً لسائر معاني البلاغة يقول الجرجاني: "وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلاّ كمل لسائر معاني البلاغة"<sup>(2)</sup>، حيث يعقد له في كتابه: (دلائل الإعجاز) مبحثاً أساسه العلاقة الوثيقة بينه وبين باب العطف من جهة، وبين تأكيد لعلاقة البلاغة بالنحو من جهة أخرى، مع ما يلاحظ ظاهرياً تأكيده لأهمية المعاني.

وعلى هذا الأساس، وضع عبد القاهر الجرجاني أصول وقوانين الفصل والوصل في بحث مستقل يقوم على التقسيم والشرح والتعليل، فهو يتناول تحديد مواضع الفصل والوصل، يقول: "إنّ الجمل على ثلاث أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة... فترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان حال بين حالين"<sup>(3)</sup>. لقد استطاع عبد القاهر الجرجاني تحديد وضبط مفهوم هذه الثنائية من خلال ربطها بمعاني مباحث العطف، فالوصل يكمن عنده "في عطف جملة على أخرى لقصد تشريكها

(1) لاشين، عبد الفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1424 هـ، 2003م، ص: 222-223.

(2) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 222.

(3) م.س، ص: 243.

فيما للجملة المعطوف عليها من محل من الإعراب أو لقصد تشريكها فيما للمعطوف عليها من حكم<sup>(1)</sup>، أما الفصل فهو ترك العطف بين الجملتين إما لعدم قصد التشريك أو لأنّ الأولى حكما يقصد إعطاؤه للثانية<sup>(2)</sup>. وهذا هو البعد الثاني لتحديد وضبط المصطلح.

ويرى كثير من الدارسين، أنّ العلماء المتأخرون عنه توقفوا عند الأصول البلاغية التي وضع **عبد القاهر الجرجاني** أسسها ومعالمها مع ضبط وتبويب لها. **فالسكاكي** في كتابه: (مفتاح العلوم)، يُدرج مبحث الفصل والوصل ضمن علم المعاني بعد أن أقر أقسامها الثلاث: "علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع"، غير أنه يخالف سابقه في جعل مدار الفصل والوصل جميع حروف العطف<sup>(3)</sup>. وتواصلت جهود البلاغيين، بعد ذلك على المنوال نفسه مع إضافات في التبويب والتقسيم كالخطيب القزويني والعلوي وغيرهما.

أما في الاصطلاح الغربي، فقد ارتبط مصطلح الفصل والوصل باللغة الصورية<sup>(4)</sup>، التي أخذت معالمها وصياغتها من المنطق والرياضيات. في هذا الارتباط بين اللغة الصورية واللغة الطبيعية. اهتم الدارسون ومن بينهم **فان دايك** في كتابه: (النص والسياق) بالمعاني الصورية التي تؤديها أدوات الربط كما

(1) البستاني، كرم. البيان. مكتبة صادر، بيروت- لبنان، ص: 39.

(2) م. س، ص: 40.

(3) ينظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. ص: 249.

(4) ينظر: فان دايك، تيون. النص والسياق-استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي.-

ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، لبنان- المغرب، ص: 63.

اصطلح عليها. حيث إنه يحدد قيمة القضايا المؤلفة "صادقة أو كاذبة" بقيمة أدوات الربط (الفصل والوصل والتكافؤ واللزم) <sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس؛ فإن "فان دايك" عقد تلك المقاربة حتى يتمكن من وصف "الأدوات الرابطة ولوازم الربط وتتسق فحوى الخطاب الطبيعي واتساقه" <sup>(2)</sup>، من خلال توالي سلسلة الروابط من الجمل؛ ومنه النص ككل. كما نجد هاليداي ورقية حسن في كتابهما: (الاتساق في اللغة الإنجليزية)، قد خصصا مبحثا للوصل ومظاهره في اتساق اللغة الإنجليزية <sup>(3)</sup>، من خلال التطرق إليه كعلاقة اتساقية، ولأنّ النص عبارة عن جمل متتالية ومتعاقبة، فبطبيعة الحال يحتاج إلى عناصر رابطة بينها، تحقق وحدة النص وتماسكه. ويبدو أن اللسانيين الغربيين، قد أسندوا مصطلح ثنائية الفصل والوصل إلى مصطلح الترابط، بينما ربط البلاغيون العرب، هذه الثنائية بمباحث العطف التي تقوم على نظرية العامل في تفسير علاقاتها بين

<sup>(1)</sup> ينظر: م. س، ص: 40.

<sup>(2)</sup> م. س، ص: 43.

<sup>(3)</sup> ينظر:

HALLIDAY. M.AK, and Hasan Ruqaiya, Cohesion in English ,Long man Group limited landon, 1976, p : 226 – 288.

<sup>(\*)</sup> نقصد بالترابط النصي الآلية التي تجعل من النص مترابطا، وليس القصد الذي قصده سعيد يقطين. ينظر: يقطين، سعيد. من النص إلى النص المترابط- مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي-. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب الطبعة الأولى؛ 2005م، ص:

الجمل من وجهة نظر النحاة، لكن البلاغيين قد تجاوزوا هذه النظرة في تفسير العلاقات بين الجمل، إلى نظرة أخرى وبمصطلح آخر.

## 2. الانتقال من العامل النحوي إلى الترابط النصي\*:

بعد أن ربط النحاة القدامى النحو العربي بنظرية العامل التي يتلخص مضمونها في الأثر "الذي يحدث الرفع والنصب، والجرّ، والجزم في أواخر الكلمات. وهو لفظي ومعنوي"<sup>(1)</sup>. وحاولوا بناء تفسيراتهم للعلاقات النحوية عليها واصلت تلك النظرية تفسيراتها بين مؤيّد ومعارض لها"<sup>(2)</sup>. وربما كانت محاولة عبد القاهر الجرجاني في تخطي هذا المفهوم، أعمق وأوضح من سابقه ولاحقيه، حيث إنه بفكرة النظم التي برزت معالمها في كتابه: (دلائل الإعجاز)، وأفرزت أربعة مصطلحات متداخلة هي: النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق، استطاع بها تجاوز هذا المفهوم، ومنه يصرح: "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"<sup>(3)</sup>؛ أي لا وجود للنظم والترتيب إذا لم يراع تعلق الكلم بعضه ببعض.

<sup>(1)</sup> حسين، زين العابدين. المعجم في النحو والصرف. الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م، ص: 130.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة؛ 1988م، ص: 48.

<sup>(3)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 55.

ويظهر من هذا التصريح، أن **عبد القاهر الجرجاني**، جعل تعلق الكلم شرط ضروري لتحقيق نظم الكلم، حيث لا يتأتى ذلك إلا عن طريق "العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"<sup>(1)</sup>. وهذا ما نص عليه بقوله "فلا ترى كلا ما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"<sup>(2)</sup>. حيث يرى **تمام حسان** أن عبد القاهر الجرجاني حينما ينص في نصه على "معاني النحو وأحكامه التي هي ضوابط العلاقات السياقية"<sup>(3)</sup> والتي عبر عنها بمصطلح التعليق الذي هو مرجع المزية والفضل والفساد وصحة النظم. إذن، فالتعليق ينطلق من المعنى ليصل إلى المبنى، بواسطة مجموعة من العلاقات من خلال قيام "المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله، وذلك بضم بعضها وبترتيبها بحسب معاني النحو"<sup>(4)</sup>، فهو تفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو. ويرتكز هذا المصطلح -التعليق- حسب وجهة نظر **تمام حسان** على ثلاث قرائن هي على التوالي قرينة لفظية، و قرينة معنوية، وقرينة حالية.

(1) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة؛ 1418هـ، 1998م، ص: 188.

(2) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 73.

(3) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. ص: 188 - 189.

(4) حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. الشركة المصرية العالمية لنشر لونجمان، الطبعة الأولى؛ 1997م، ص: 11.



فالقرينة اللفظية: فتستند عناصرها على أبواب النحو وتتمثل في "الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنغيم"<sup>(1)</sup>، فهي المبنى النحوي. والقرينة المعنوية: فتتمثل في العلاقات السياقية التي تربط أبواب النحو، وتتمثل: في "الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة"<sup>(2)</sup>.

وأما القرينة الحالية: فتعرف بقرينة المقام أي حسب مقتضى الحال.

وقد أشار **مصطفى حميدة** في كتابه: (الارتباط والربط) إلى هذه التقسيمات الثلاثة، وبنى عليها فكرة الارتباط والربط حيث إنه يقصد بالارتباط، "بأنه نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية والربط اصطناع علاقة نحوية وثيقة بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة"<sup>(3)</sup>. وفي تحليله يشير إلى أهمية الاستعانة بالقرينة الحالية المتعلقة بالمقام. وعلى هذا الأساس، فإنّ فكرة الربط والارتباط هي نفسها ما عبر عنه **عبد القاهر الجرجاني** بمصطلح التعليق<sup>(4)</sup>.

لقد استطاع **عبد القاهر** بفلسفته ومنطقه في التحليل الانتقال من المستوى الشكلي الذي برز خاصة في كتابيه العوامل المائة والجمل إلى المستوى التركيبي

(1) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. ص: 190.

(2) م. س، ص: 190.

(3) حميدة مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. ص: 01.

(4) ينظر: م. س، ص: 06.

الذي ظهر بوضوح في كتابه دلائل الإعجاز<sup>(1)</sup>، معتمدا فيه على المفهوم الذي تجاوز مفهوم العامل النحوي في تفسير العلاقات بين الكلم، وأصبحت فيما بعد بديلا لها.

إنّ مفهوم التعليق الذي جاء به الجرجاني، يوافق في نظر العديد من الدارسين مفهوم العلاقات اللغوية الذي جاء به دو سوسير، وبنى عليه الدرس اللساني البنيوي، ويتضح ذلك من خلال كلامه حول ضرورة العلاقات اللغوية حيث يقول: "وفي الخطاب تقييم الكلمات ضمن تعاقدها فيما بينها علاقات مبنية على صفة الخطية... وهذان العنصران، إنما يقع الواحد منهما إلى جانب الآخر ضمن السلسلة الكلامية"<sup>(2)</sup>. فالمقصود بالسلسلة الكلامية هي مجموعة الكلمات التي تقع الواحدة منها إلى جانب الأخرى تربطها علاقات مبنية على صفة الخطية، وتفيد تلك السلسلة "الوصف العام لطبيعة السياق الذي يريده المتكلم"<sup>(3)</sup>. فإذا كان مفهوم التعليق المنطلق الذي أرسى أسس الدرس البلاغي، ومفهوم العلاقات المرتكز الذي بنى عليه الدرس اللساني البنيوي، فإنّ مفهوم الترابط يعدّ المحور الذي قامت عليه لسانيات النص. فالمقصود به، كما حدده (فان دايك) هو تلك "العلاقة المخصوصة بين الجمل"، بمعنى آخر: "إنّ الجمل

<sup>(1)</sup> ينظر: بلعيد، صالح. التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني.

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص: 31.

<sup>(2)</sup> دي سوسير، فردينان دة. محاضرات في الألسنية العامة. ص: 280.

<sup>(3)</sup> عباس، محمد. الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني. ص: 20.

هي مركبة، حتى إذا كان فيها دالا على معنى سيما نطقي<sup>(1)</sup>، والملاحظ من هذا التحديد، أن **فان دايك** جعل تلك العلاقة المخصوصة تتحدد في المعنى السيمانطقي الذي تؤديه أدوات الربط في تركيب الجمل، الذي يقوم على مبدأ الترابط، يدرك تلك الصلة الوثيقة بين المعنى السيمانطقي الذي ينحصر في "بناء قواعد التأويل والتحويل المتعلقة بالصيغ السليمة التركيب لذلك النسق"<sup>(2)</sup>، والخصائص التداولية البراغماتية للجمل، باعتبار تلك الخصائص "وصفا لظواهر التناسق النصي"<sup>(3)</sup>، أي الملائمة للسياق التواصلية. وبناءً على ما سبق، فإن مصطلح الترابط الذي كان أصلا في تحليل الخطاب، ومنطلقا لتأسيس لسانيات النص، يستدعي في إجراءاته التحليلية المستويات الثلاث: المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي؛ فهو يعتبر كبديل لمصطلح العلاقات اللغوية، ويكاد يكون مكافئا لغويا لمصطلح التعليق الذي عبّر عنه تمام حسان بتظافر القرائن اللغوية (اللفظية والمعنوية والحالية).

## ب-فاعلية الفصل والوصل في سبك النص:

تطرق الباحثان دي بيوجراند ودريسلر إلى المعايير السبعة التي تحقق التّصيّة، وجعلا أول هذه المعايير معيار السبك الذي يشير إلى الربط النحوي؛

<sup>(1)</sup> فان دايك، تيون. النص والسياق-استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي.- ص: 74.

<sup>(2)</sup> م. س، ص: 74.

<sup>(3)</sup> يحياتن، محمد. مدخل إلى اللسانيات التداولية. ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر، 1992م، ص: 41.

حيث من خلاله "يجعل السامع أو المتلقي قادرا على تمييز النص من مجموعة عشوائية من الجمل"<sup>(1)</sup>. يهمننا في هذا المقام، أن نحدد الأساس النحوي للفصل والوصل في البلاغة العربية وفاعليته في سبك النص.

## 1. الأساس النحوي للفصل والوصل:

انطلقت الدراسات البلاغية في مباحثها من النحو، الذي يعتبر المرجعية الأولى لها، خصوصا مباحث علم المعاني. وقد كان من ضمن هذا التعلق اقتران مبحث الفصل والوصل بمباحث العطف، حيث يعبر بالوصل "عطف بعض الجمل على البعض"<sup>(2)</sup>، ويعبر بالفصل "ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه، وهو قطعه من باب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها"<sup>(3)</sup>. ولإيجاد تلك العلاقة، لا بد من الوقوف بالدراسة والتحليل عند مبحث العطف من وجهة نظر النحاة.

لعل أقدم إشارة إلى مصطلح العطف ما ورد في كتاب سيبويه (ت: 180هـ)، فهو يشير إليه بالمصطلح ذاته (العطف) في حديثه عن الواو في قولهم: "لقت زيدا وعمرو أفضل منه، فالمتكلم لم يرد أن نجعلها واو عطف وإنما هي واو

<sup>(1)</sup> نحلة، محمود أحمد. علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هالدي. ملتقى الفكر، مصر، الطبعة الثانية؛ 1422هـ، 2001م، ص: 140.

<sup>(2)</sup> الجرجاني، الشريف علي بن محمد. التعريفات. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. 1416هـ، 1995م. ص: 252.

<sup>(3)</sup> م. س، ص: 167.

الابتداء"<sup>(1)</sup>. ونجده يعبر عنه بمصطلحات مختلفة وبمفاهيم متقاربة له. فهو يستعمل الشَّرْكة، حيث يقول: "وذلك قولك مررت برجل وحمار قبل. الواو أشركتا بينهما في الباء، فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه أن يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت مررت بهما، فالنفي في هذا أن تقول ما مررت برجل وحمار أي ما مررت بهما... وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"<sup>(2)</sup>. وهي أكثر المصطلحات تداولاً عنده كما يسميه الاشتراك<sup>(3)</sup>. ويسمى حروف العطف "حروف الإِشْرَاق"<sup>(4)</sup>، ويسمى كلا من المعطوف والمعطوف عليه الشريك، وتحدث عليه بمفهوم جعل الشيين شرعا واحدا وتسوية واحدة. قال: "ومثله في أنّ الوصف أحسن هذا رجل عاقل لبيب لم يجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكن أثنى عليه وجعلهما شرعا سواء وساوى بينهما في الإجراء على الاسم"<sup>(5)</sup>.

(1) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر. الكتاب- كتاب سيبويه-. علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1420هـ، 1999م، ج1، ص: 437 - 438.

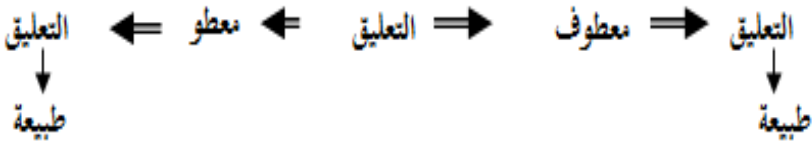
(2) م. س، ج1، ص: 502.

(3) ينظر: م. س، ج3، ص: 52.

(4) م. س، ج1، ص: 247.

(5) م. س، ج2، ص: 46.

وقد خُص مفهومه الأخير إلى ثلاثة مرتكزات هي: التثنية والتسوية، وجعل الشئيين شرعا واحداً، تظهر علاقتهما بالعطف، من حيث طبيعة "التثنية شيء بالآخر...، إذ يشترط في التثنية المحققة للعطف وحدة الشرع أو قل وحدة الحكم والتسوية بين الشئيين في الإجراء على ما يجريان عليه"<sup>(1)</sup>، وهو ما يمكن أن نمثله على النحو التالي<sup>(2)</sup>:



وهذا التصور يركز على الحكم الإعرابي، من حيث الرفع والنصب والجر، لأنه تصور قائم على البنية العاملة. بالتصور نفسه، الذي بنى عليه سيبويه مفهومه للعطف. تتبعه النحاة من بعده، من أبي عبيدة (ت:210هـ) إلى المبرد (ت:285هـ)، ومن الفراء (ت:207هـ) إلى ابن السراج (ت:316هـ) مع كل ما يحمله لديهم من تضارب في المصطلحات، واتفاق في المفهوم وبمراحله المتعاقبة تمّ بلورة وضبط هذا المصطلح، واتفقت معظم كتب النحو عليه.

<sup>(1)</sup> م. س، ج 1. ص: 51.

<sup>(2)</sup> الشاوس، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس لنحو النص-. ج1، ص: 404.

فلقد تناول النحاة المتأخرين العطف كباب من أبواب التوابع، بحكم أنه "يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب"<sup>(1)</sup> حيث يقول ابن مالك (ت:672هـ):

تتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت، وتوكيد، وعطف، وبديل<sup>(2)</sup>

وعلى هذا الأساس-الاتباع- نظر النحاة إلى العطف، وتمّ تقسيمه إلى عطف النسق، وعطف البيان، فعطف النسق: هو ذلك التركيب الذي يجعل بين المعطوف (التابع) والمعطوف عليه (المتبوع عليه) وسيط يتمثل في حرف العطف، حيث عرفه ابن عصفور (ت:669هـ) حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو عطف الجملة على الجملة بشرط حرف بينهما من الحروف الموضوعية<sup>(3)</sup>. أي أنه "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"<sup>(4)</sup>، وتلك

<sup>(1)</sup> ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محدي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت- لبنان. 1419هـ، 1998م، ج02، ص: 177.

<sup>(2)</sup> م. س، ص: 177.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأندلسي. مثل المقرب. تحقيق: صلاح سعد محمد الملبطي، دار الأفاق العربية، الطبعة الأولى؛ 1427 هـ، 2006م، ص: 223- 224.

<sup>(4)</sup> الرضي، رضي الدين بن الحسين الأسترادي. شرح الكافية ابن الحاجب. قدم له: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى؛ 1419هـ/1998م، ج2، ص: 354.

الحروف كما ذكرها المتأخرون هي: "الواو"، "الفاء"، "ثم" و"حتى"، و "أم"، و"إما"، و "بل"، و"لكن"، و "لا"<sup>(1)</sup>.

وأما عطف البيان: هو "التابع، الجامد، المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله"<sup>(2)</sup>.

إذن، فصيغة التركيب العطفية، صيغتان هما:

إما: المعطوف عليه → أداة العطف المعطوف....(1)

أو: المعطوف عليه  $\Phi$  المعطوف... ( $\Phi$  عدم وجود وسيط)....(2)

من الصيغة الأولى لتركيب العطف، حدد النحاة شرط قيام العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهي أن يكون "المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيما يجب له، ويمتتع عليه"<sup>(3)</sup>، بهذا التحديد الذي جعل العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة واحدة في الحكم الإعرابي امتنع عطف الجمل التي لا محل لها على التي لها محل. وهذا ما صرح به الأخفش بقوله: "لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل"<sup>(4)</sup>.

والمتمأمل لقول الأخفش يتكشّف له ثلاث بنيات مضمرة هي:

<sup>(1)</sup> حميدة، مصطفى. أساليب العطف في القرآن الكريم. الشركة المصرية العالمية لونجمان، الطبعة الأولى؛ 1999، ص: 47.

<sup>(2)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل. ج2، ص: 201.

<sup>(3)</sup> الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. ج1، ص: 407.

<sup>(4)</sup> م. س، ص: 407.



1. لا يجوز عطف جملة لها محل على جملة لا محل لها.

2. يجوز عطف جملة لها محل على جملة لها محل.

3. يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لا محل لها.

من هذه البنيات الأربعة (الظاهرة، والمضمرة)، يخترق المبرد العلاقة العاملية ويتجاوزها (بين المعطوف والمعطوف عليه)، ويجعلها شاملة لكل تلك البنيات ويشترط حدها امتناع الاستواء سواء في المعنى أو اللفظ يقول المبرد: "ولا يقع العطف على استواء، إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول. فذلك جائز متى أردته. وكل جملة بعدها جملة، فعطفها عليها جائز، وإن لم يكن منها نحو: جاءني زيد، وانطلق عبد الله، وأخوك قائم، وإن تأتيني أنك، فهذا على ذا"<sup>(1)</sup>. هذه العبارة توحى بقيام "علاقة العطف في مستوى يتجاوز البنية العاملية ويخترقها"<sup>(2)</sup>. لكن المبرد لم يقدم بديلا لغياب العامل واكتفى -كسابقه- في تفسيره لهذه العلاقة بالعامل المقدر والجمع والاشتراك.

ويبدو أن النحاة أقاموا درسهم لمبحث العطف على نظرية العامل، فضبطوا العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه، وجعلوا لها مجموعة من القواعد لا تخرج عن العامل والجمع والاشتراك. من تلك القواعد التي انتهت النحاة منها، بدأ البلاغيون درسهم لهذا المبحث، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني وغيره، وانتهى كآلية

<sup>(1)</sup> المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر. المقتضب. ج3، ص: 226.

<sup>(2)</sup> الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. ج1، ص: 424.

إجرائية أساسية تؤدي إلى سبك النص. لهذا سنتعرض إلى جهوده مع محاولة إجراء مقارنة بين طرحه وطرح علماء النّصية.

## 2. العطف والقطع وفاعليتهما في سبك النص عند الجرجاني:

انطلق الجرجاني في معالجته لهذا المبحث، بالتذكير بعطف المفرد، قال: "معلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به، أو فيه أوله شريك له في ذلك"<sup>(1)</sup>. حيث قصر عطف المفرد على الاشتراك في الحكم الإعرابي.

بعد توطئته هذه، يُلجّ على الجمل المعطوف بعضها على بعض، وجعلها في ضربين: أحدهما "أن يكون للمعطوف عليه موضع من الإعراب"<sup>(2)</sup>، وذكر أنها إذا كانت كذلك فحكمها حكم المفرد... وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد على المفرد"<sup>(3)</sup>. حيث جعل عطف المفرد كأساس بنى عليه عطف الجمل.

أما الضرب الثاني من عطف الجمل، فهو أن لا يكون للمعطوف عليه موضع من الإعراب، حيث قال: "أن تعطف على الجملة العارية الموضع من

(1) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 222 - 223.

(2) م. س، ص: 223.

(3) م. س، ص: 223.

الإعراب جملة أخرى، كقولك: "زيد قائم وعمرو قاعد.. ولا سبيل لنا إلى أن ندعي أن 'الواو' أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك، فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف المغزى منه، ولمّ لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف"<sup>(1)</sup>. حيث نجده يثير إشكالا حول نوعية العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه والتي يحققها حرف العطف "الواو" دون غيرها من حروف العطف الأخرى، وذلك "لأنّ تلك تفيد مع الإشراك معاني، مثل أن الفاء توجب الترتيب من غير تراخ، وثمّ توجهه مع تراخ و 'أو' تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة"<sup>(2)</sup>. أنه جعل الأساس النحوي لعطف المفرد الأصل الذي بنى عليه عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب بمعنى "تتعلق ويتبين من تخريجات الجرجاني للعطف مع ما قبلها وما بعدها تركيبيا ودلاليا"<sup>(3)</sup>، من خلال الإشراك في الحكم على عكس الجمل التي لا محل لها من الإعراب "التي تتعلق مع ما قبلها وما بعدها دلاليا لا تركيبيا"<sup>(4)</sup>، إذ لا ينفي استقلالها التركيبي، وجود ارتباط معنوي. ولعلّ وضوح دلالات حروف العطف 'الفاء'، و 'ثمّ'، و 'أو'، وغيرها<sup>(5)</sup>، لارتباطها

(1) م. س، ص: 223.

(2) م. س، ص: 224.

(3) السيد، عبد الحميد. دراسات في اللسانيات العربية- بنية الجملة العربية. التراكيب النحوية والتداولية. علم النحو وعلم المعاني-. دار الحامد، الأردن، لبنان، 2003م، ص: 33.

(4) م. س، ص: 33.

(5) ينظر: يعقوب، إميل بديع. موسوعة الحروف في اللغة العربية. دار الجيل، الطبعة الثانية؛

1415هـ، 1995 م، ص: 123 - 209 - 210 - 212 - 243 - 301.

إلى جانب الإشراك بمعان أخرى، واقتصار دلالة الواو على الإشراك والجمع هو الذي "حدد طبيعة العلاقة القائمة بين الجمل التي يتألف منها السياق الواحد، والتي على أساسها كان الربط بينها للوصل أو عدمه (الفصل)"<sup>(1)</sup>.

وإذا كان الجرجاني في معالجته للعطف بين الجمل، قد تجاوز حدود الجملة الواحدة، فإنه بذلك فتح الباب واسعا في وجه ما أصبح يسمى بلسانيات النص، و"يلتقي من كون النص أقرب ما تكون إلى بنية مركب العطف"<sup>(2)</sup>، وذلك من خلال: -وجود علاقات بين كلام تام وكلام تام عليه.

هذه العلاقة راجعة إلى بنية العطف"<sup>(3)</sup>. تلك البنية التي تتحدد وظيفتها عن طريق حروف العطف التي هي "علامات على أنواع العلاقات القائمة بين الجمل، وبها تتماسك الجمل، وتبين مفاصل النظام الذي يقوم عليه النص"<sup>(4)</sup>. وعلى هذا يتحدد الأساس النحوي لوصل الجمل في القرائن اللفظية، وهي حروف العطف. وبالمنهج نفسه الذي سار عليه في معالجته للوصل بين الجمل، تتبعه في بناء رؤيته للفصل بين الجمل، وذلك بجعل معاملة التوابع في المفرد أصلا بنى عليه معاملة الجمل التي يرتبط بعضها ببعض عن طريق "التابع"، غير أنه قصر

(1) السيد، شفيع. النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية. دار غريب القاهرة، مصر، ص: 237.

(2) الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. ج1، ص: 423.

(3) م. س، ص: 423.

(4) الزناد، الأزهر. نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا. المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى؛ 1993م، ص: 37.

معالجته تلك على الصفة والتوكيد لأن كليهما "متعلقان بالموصوف والمؤكد لذاتيهما، فلما كان التعلّق الذاتي حاصلًا استغنى عن لفظ يدل على التعلّق"<sup>(1)</sup>. وبهذا، فإنّ الأساس النحوي للفصل، ينحصر عند الجرجاني في الصفة والتوكيد دون غيرها من التوابع.

ولقد تواصلت هذه الدراسات البلاغية لهذا المبحث، بالرؤية نفسها التي وضعها الجرجاني مع زيادات في الشرح والتفسير والتعليق والتوسيع كما فعل العلوي الذي خصص لهذه الثنائية مبحثًا "متعلقًا بالأحرف الجارة"<sup>(2)</sup>، وكذا ما فعله أحد الباحثين المعاصرين الذي جعل الفصل يعبر عن "قطع معنى عن معنى 'حقيقي أو مجازي' بأداة لغرض بلاغي، بغض النظر أن يكون هذا المعنى في كلمة أو جملة أو جمل، وبغض النظر أن يكون الفصل بطرح الواو"<sup>(3)</sup>، والوصل يمثل "ربط معنى بمعنى حقيقي أو مجازي بأداة لغرض بلاغي مع ملاحظة أن الوصل ليس بحرف العطف الواو وحدها"<sup>(4)</sup>. وبذلك تجاوز سابقه، بالنظر في هذا المبحث من زاوية المعنى المعجمي لهذه الثنائية وما تمثله من تعانق للمعاني.

<sup>(1)</sup> الرازي، فخر الدين. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص: 173.

<sup>(2)</sup> العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم. الطراز: المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1423هـ-2003م، ص: 30.

<sup>(3)</sup> سلطان، منير. بلاغة الكلمة والجملة والجمل. منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص: 263.

<sup>(4)</sup> م. س، ص: 263.

وإذا اتجهنا بهذا الطرح نحو لسانيات النص، نجد أن علماء النّصيّة، جعلوا اهتمامهم الأول "وضع الضوابط التي تحدد العلاقات المتشابكة بين عناصر البنية الكبرى التي تؤدي - فعلا- إلى إنتاج الدلالة التعبيرية للتركيب"<sup>(1)</sup>، ومن تلك الضوابط الوصل الذي عدّه فان دايك أهم الروابط التي تؤدي إلى تماسك النص، باعتباره "علاقة إضافية بين أجزاء الجمل؛ تربط بين الأشياء التي تساوى في الرتبة"<sup>(2)</sup>، وجعل مدارها حروف العطف وفي مقدمتها الواو 'and' التي "تكشف عن العلاقات المنطقية بين أجزاء الجملة الطويلة"<sup>(3)</sup>، بمقابل روابط الفصل "التي تستخدم بشيء من التوسع للفصل بين الجمل"<sup>(4)</sup>، ويمثلها حرف العطف "أو" "or". بالإضافة إلى الربط المنعكس "الذي يربط بين أجزاء متنافرة في عالم النص"<sup>(5)</sup>، ويكون بحرف العطف "لكن But" وكذا الربط بالتبعية "الذي يكون بين شيئين يعتمد أحدهما على الآخر كاعتماد السببية في أن يكون سببا في وجود الآخر"<sup>(6)</sup>. ونجد العناية نفسها من الباحثين هاليداي ورقية حسن حيث اعتبروا الوصل -العطف- وسيلة من وسائل السبك التي أقاما عليها كتابهما: (الاتساق في

(1) خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ص: 196.

(2) خليل، عبد المنعم. نظرية السياق بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نحوية دلالية-. دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى؛ 2007م، ص: 342.

(3) خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ص: 197.

(4) خليل، عبد المنعم. نظرية السياق بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نحوية دلالية-. ص: 243.

(5) م. س، ص: 243.

(6) Halliday and Hasan, Cohesion un English, p : 4- 13- 29.

الإنجليزية)، والتي من خلالها نستطيع أن "تصنّف العلاقات الدلالية إلى عدد من الفصائل الجلية هي المرجعية، الإبدال، الحذف، العطف، ثم التماسك المعجمي، فهي فصائل واضحة تمثل روابط للتماسك"<sup>(1)</sup>. وبهذا كانت "قيود الوصل والفصل الجملي تشكل الخطوة الأولى على طريق علم لغة النص".

فمن المنطلق نفسه، الذي انطلق الجرجاني وغيره في بناء درسهم البلاغي للفصل والوصل، باتخاذ مبحث العطف كأساس نحوي يقوم عليه، ومن ثم تجاوزهم البنية العاملة التي أسرت حدود تعاملهم مع هذا المبحث إلى محاولة البحث عن الترابط بين الجمل في بنيتها الظاهرة والتي جعل لها الغربيون معيارا يرصد الاستمرارية المتحققة في بنيتها الظاهرة عرف بالسبك، وهو يتوافق إلى حد بعيد مع الأساس النحوي الذي انطلق منه الجرجاني وكان حده العطف.

فإذا كان السبك يهتم بالبنية الشكلية التي تؤديها الروابط اللغوية منها الفصل والوصل، فإن معيار الحبك يجعل منه أساسا لدراسة الاستمرارية الدلالية والتداولية المتحققة، والكشف عن فاعلية تلك الروابط -الفصل والوصل- في تحقيق الاستمرارية بين الجمل ومنه النص.

### فاعلية الفصل والوصل في حبك النص:

وقف دريسلر ودي بيوجراند عند تحديد العلاقات الدلالية والتداولية التي تساهم في الربط المعنوي لأجزاء النص، والتي من أجلها تتحقق الاستمرارية

<sup>(1)</sup> بحيري، سعيد حسن. علم لغة النص-المفاهيم والاتجاهات- .الشركة المصرية العالمية، لونغمان، الطبعة الأولى؛ 1997م، ص: 224.

المعنوية في النص كبنية كبرى. ولأجل الوقوف عند تلك العلاقات الدلالية والتداولية التي تؤدبه ثنائية الفصل والوصل من خلال الدرس البلاغي واصلنا في تتبع جهود الجرجاني التي تطرق إليها في المبحث السابق باعتباره أساس يستند إليه معيار حبك النص.

### 1. الفصل والوصل وتحديدهما للعلاقات الدلالية والتداولية عند الجرجاني:

عقد الجرجاني مقارنة بين العطف والجمع والتبعية التي هي المنطلق الأساسي الذي ترتكز عليه ثنائية الفصل والوصل. وجاءت هذه المقارنة في سياق تحليله لصورة التشبيه التي يتضمنها قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا      لَدَى وَكْرِهِا العُنَابُ وَالْحَشْفُ البَالِي<sup>(1)</sup>.

حيث جاء المشبه متعددًا بصيغة الجمع والمشبه به متعدد بصيغة العطف. قال الجرجاني: "الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجري مجرى العطف في المختلف، فاجتماع شيئين أو أشياء في تثنية أو جمع لا يوجب أن أحدهما في حكم التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما أشبه ذلك"<sup>(2)</sup>. وهذا القول يتضمن تحديد المفارقة بين الجمع والعطف والتبعية،

<sup>(1)</sup> الكندي، امرؤ القيس. الديوان. تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1409هـ، 1979م، ص: 68.

<sup>(2)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، 1424 هـ، 2003م. ص: 145.



فالجمع يجري بين شيئين أو أشياء في تثنية أو جمع، بحيث يكون منقبين ومتجانسين.

نحو قولنا: رجل + رجل = رجلان ← في حالة التثنية

فرس + فرس = فرسان ← في حالة الجمع

في حين أن العطف يجري بين شيئين أو أشياء بلفظين أو أكثر مختلفين وغير متجانسين.

نحو قولنا: زيد + عمرو = زيد وعمرو

أما التبعية فهي تلغي التثنية والجمع بين الأشياء والاختلاف، لأن الثاني جرى مجرى الأول في الصفة والحال، وما شابه ذلك كعطف البيان نحو:

عمرو + شجاع = عمرو الشجاع ← الصفة

زيد + نفسه = زيد نفسه ← التأكيد

الخليفة + عمر = الخليفة عمرو ← البديل

أبو + عمرو = أبو عمرو ← عطف البيان<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا، فإن الجمع والعطف يتفقان من حيث التعدد في الأشياء، ويختلفان في أنّ الجمع يقع بين أشياء متفقة ومتجانسة، والعطف يقع بين أشياء

<sup>(1)</sup> ينظر: الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. ج1، ص:

مختلفة وغير متجانسة. أما التبعية، فهي تُلغى التعدد، فهي تجعل من المتبوع والتابع كشيء واحد لا ثاني لهما. ومن تلك المفارقات، استطاع الجرجاني تفسير العلاقات الدلالية المعنوية لثنائية الفصل والوصل، حيث إنه وجد بديلا للبنية العاملة لتفسير العلاقة التي يُحققها حرف العطف الواو بين الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، ف "إذا قلنا زيد قائم وعمرو قاعد لا نرى هناك حكما نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإننا نرى أمرا آخر لنحصل معه على معنى الجمع، وذلك ألا تقول زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"<sup>(1)</sup>. ف**عبد القاهر الجرجاني**، أقام حكمه في العطف على الجمل التي لا محل لها من الإعراب على المفاهيم التالية: "السبب"، و"النظير"، و"الشريك".

ف: عمرو سبب من زيد

← قاعد نظير قائم زيد قائم وعمرو قاعد

عمرو قاعد شريك زيد قائم

وتلك المفاهيم الثلاثة هي التي تجعل السامع يعرف حال الثاني من ذكر الأول، وهذا جانب من عناية الجرجاني بالمتلقي "السامع"، والذي يعد محور البعد التداولي من خلال علاقة المتلقي بالخطاب بحيث "تعود مقبولية العطف لا إلى

<sup>(1)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 224.

أسباب معنوية، وإنما إلى أسباب تداولية<sup>(1)</sup>، ترجع إلى التصور النفسي والعقلي الذي تُضفيه علاقة العطف، بحيث إنه "لا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه"<sup>(2)</sup>، ولهذا عاب الجرجاني قول أبي تمام الذي يمدح فيه الحسين بين الهيثم:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ<sup>(3)</sup>

لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك<sup>(4)</sup>، لأنّ أبا تمام جمع بين شيئين يظن أنهما متباينان، وليس الأمر كذلك، فأبا تمام أراد أن يؤكد كرم أبي الحسين "قريبه بحقيقة لا تتكرر، وهي مرارة النوى وشدته، فالصلة واضحة وإن دل الربط ظاهريا بين الأمرين - غياب المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه - على أنهما متنافران ومتباعدان"<sup>(5)</sup>، بالوصل الناتج عن عطف لا علاقة بينهما ولا

<sup>(1)</sup> الخطابي، محمد. لسانيات النص - مدخل إلى انسجام النص - المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى؛ 1991م، ص: 103.

<sup>(2)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 224.

<sup>(3)</sup> الطائي، أبو تمام. الديوان بشرح التبريزي. دار المعارف، مصر، ج03، ص: 290.

<sup>(4)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 225.

<sup>(5)</sup> مطلوب، أحمد. في المصطلح النقدي. منشورات المجمع العلمي، بغداد - العراق، 1423هـ، 2002م، ص: 173.

تشابهه، أفقد ذلك الربط الوثيق في بيت أبي تمام، الذي أدى إلى "شعور قوي بالتنافر لدى المتلقي"<sup>(1)</sup>.

والظاهر من تحليل الجرجاني، أنه خرج من "بلاغة العبارة إلى بلاغة السياق، أي أنه بدلا من أن يلجأ إلى تفكيك الكلام، والتركيز على الجملة، أو العبارة نظر إليها نظرة شمولية، فكل منهما جزء من كلّ يجب النظر إليه وفقا لمقتضيات الاتصال والسياق"<sup>(2)</sup>، وهي النظرة نفسها التي يحاول علماء النصية "إقناع الآخرين بها، وبأهميتها وتوجيه الاهتمام من الجملة -البنية الصغرى- إلى السياق أو البنية الكبرى بمفهوم هذا العلم"<sup>(3)</sup>، وهذا ما نجده عند فان دايك من خلال محاولته ربط النص بالسياق، باعتبار أن النص يُمثل تتابعات من الجمل تربطها روابط ذات طبيعة دلالية وبراجماتية"<sup>(4)</sup>، ومنها الطبيعة الدلالية والتداولية التي تحددها روابط الفصل والوصل، ومن ثم فهي تشكل نقطة تقاطع بين اللغة والمقام من خلال تحقيقها وظيفية الربط في مستوى النص أو الخطاب. وهذا ما سعى إليه (جون مارك لوشر) في محاولته استنباط المحتوى الإجرائي لأداة الربط الواو، وحصرها في "تسعة محتويات إجرائية هي:

(1) م. س، ص: 173.

(2) خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ص: 214.

(3) م. س، ص: 145.

(4) ينظر: فان دايك، تيون. علم النص- مدخل مداخل الاختصاصات-. ترجمة: سعيد حسن بحيري، دار الكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى؛ 1421هـ، 2001م، ص: 143.

1.ال"واو" تجمع بين كلمات أو مجموعات من الكلمات من نوع واحد من الجمل.

2.ال"واو" تنشئ علاقة غير محددة بين قضايا مترابطة، لتسمحوا لي بأن أترحم كلمة بكلمة، ودون أن احرص البتة على سلامة اللغة المستعملة الآن.

3.ال"واو" تربط بين قضايا تصف أحداثا تقع في صفة متزامنة.

4.ال"واو" تتصدر قضية تصف حدثا واقعا زمنيا بعد حدث تصفه القضية الأولى، انفصلت مقدمة الجيش وزحفت نحو العدو.

5.ال"واو" تتصدر النتيجة التي تلي التعبير عن السبب: على متن الطائرات المكشوفة كنا ننحني خارج الزجاج الأمامي لنرى بوضوح وكانت الريح التي تصفر في آذاننا تصفعنا بشدة.

6.ال"واو" لا تتصدر جملة وإنما قولاً وبعبارة أوضح، لكن ماذا دهاك ولم هذا البكاء؟

7.ال"واو" تتصدر محتوى يستلزمه التلطف بالقضية الأولى (وهو محتوى يفيد النداء): زيد والموسيقى التي عليك أن تسجلها لي اليوم غدا؟

8.ال"واو" التي تتصدر محتوى متناقضا مع ما يقتضيه بالقضية الأولى، لهم آذان ولا يسمعون ولهم أعين ولا يبصرون.

9.ال"او" التي تتصدر محتوى يتناقض مع ما يقتضيه نفي القضية السابقة:

بيار هذه الليلة اكتشفت نظرية النسبية، ماري وأنا هو البابا"<sup>(1)</sup>.

والملاحظ من هذه المحتويات الإجرائية، أنها تصف المبدأ العام للعطف الذي كان الجرجاني قد أرسى أسسه على مبدأ الإشراف بين شيئين من خلال المعنى الذي يقع فيه، ذلك الإشراف سواء كان المعنى دلالياً أو تداولياً.

وإذا أخذ على الجرجاني-من قبل المحدثين- توقّفه في وصل الجمل عند الجملتين، فإن الملاحظ أنه تجاوز ذلك من خلال حديثه عن وصل التراكيب المتباعدة الذي كان له السبق والتفطن إلى هذا الضرب من الوصل"<sup>(2)</sup>، حيث إنه "جمع التراكيب الفرعية داخل التركيب الرئيسي وعطفه على ما سبقه من تركيب رئيس آخر يضم طائفة تراكيب فرعية متلاصقة ومنظمة إلى بعضها"<sup>(3)</sup>، وهذا ما أدى إلى تلاحم الجمل وتآلفها وانسجامها لخلق الدلالة العامة للتركيب في السياق، ومثال ذلك قول المتنبي:

تولوا بغنة، فكانَ بينا تَهيبني، ففاجأني اغتيالاً

<sup>(1)</sup> موشلار، آن رويوك جاك. التداولية اليوم علم جديد في التواصل. تحقيق: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ تموز 2003م، ص: 171 - 172.

<sup>(2)</sup> ينظر: لاشين، عبد الفتاح. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عبد القاهر. دار المريخ، الرياض- السعودية، ص: 138.

<sup>(3)</sup> دلخوش، جار الله حسين دزه يبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني- دراسة دلالية-. دار دجلة. الأردن، الطبعة الأولى؛ 1429هـ، 2008م، ص: 268.

## فكان مسير عيسهم ذميلا وسير الدمع إثرهم انهما لا<sup>(1)</sup>

يستوقفنا في هذين البيتين خمسة تراكيب:

تولوا بغتة ← التركيب الأول

فكأن بينا تهيبيني ← التركيب الثاني

ففاجأني اغتيا لا ← التركيب الثالث

فكان مسير عيسهم ذميلا ← التركيب الرابع

وسير الدمع إثرهم انهما لا ← التركيب الخامس

يلحق الجرجاني على هذا الترابط الحاصل بين هذه التراكيب، ويقيمه على صحة الوصل -العطف- فكان مسير عيسهم ذميلا على التركيب تولوا بغتة لما يعطيه من حسن للمعنى، وتوازن دلالي للبيتين، فإذا فرضنا "وعطفناه على ففاجأني يكون مسير عيسهم متوهما كتهيب البين وليس حقيقة لدخوله في نطاق كأن، ويعلل منع هذا العطف، بأنّ قوله: فكأن بينا تهيبيني، وقوله ففاجأني اغتيا لا تركيبان فرعيان يندرجان في الصورة الكلية للتركيب الرئيسي 'تولوا بغتة' لكونهما مسببين عنه، إذ أنّ التوالي المباغت أدى إلى توهم البين، فكانت المفاجأة

<sup>(1)</sup> البرقوني، عبد الرحمن. شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1407هـ، 1986 م، ج3، ص: 338.

بالاغتيال إثر هذا التوهّم<sup>(1)</sup>، وهذا ما أفاده حرف العطف الفاء من تتابع وتماسك للأحداث والوقائع، أما الفاء الداخلة على كأن مسير عيسهم زميلاً؛ لأنّ العيس الذمل كان ناتجاً "عن التولي المبالغت، وما انطوى عليه من دلالات فرعية أضفاها على التركيب الرئيسي"<sup>(2)</sup>. ويؤدي التأمل في هذا التحليل، أنّ تلك الاستمرارية هي وليدة المعنى والسياق؛ فكأن الجرجاني بذلك يؤكد "أن الأدوات تستمد وظيفتها في الربط من مضمون الخطاب، وهو مضمون يقوم على فهم المعاني الجزئية في النسيج اللفظي الذي يضم بعضه إلى بعض"<sup>(3)</sup>. وبذلك تكشف عن "تفاعل دلالات الجمل داخل السياق"<sup>(4)</sup>، مما يحقق للنص التحامه وتماسكه، وهذا ما دعا إليه فان دايك في كتابه (النص والسياق) بكثير من الشواهد والأمثلة.

ويواصل الجرجاني تحليلاته لعطف الجمل التي يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه جمل أخرى، حيث يجعل من الشرط والجزاء أصلاً لإقامة المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، ويسوق لذلك أمثلة من الذكر الحكيم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا

<sup>(1)</sup> دلخوش، جار الله حسين دزه يبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني - دراسة دلالية - ص: 268.

<sup>(2)</sup> م. س، ص: 268.

<sup>(3)</sup> خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ص: 222.

<sup>(4)</sup> أبوزيد، نصر حامد. مفهوم النص دراسة في علوم القرآن. المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة السادسة؛ 2005م، ص: 211



مُبِينًا<sup>(1)</sup>. ويبدو من الآية الكريمة، أنّ الشرط ليس في اكتساب الخطيئة أو الإثم منفردا، ولا في رمي البريء بالخطيئة أو الإثم مطلقا، وإنما في حاصل جمع التركيبين، لأنّ لو ظنّ أن الشرط يشمل كليهما منفردين، "لكل شرط جزء خاص به، غير أن في الآية لا يظهر ذلك، لأنه ذكر سوى جزء واحدا، وعليه تكون دلالة الجزء المتمثلة باحتمال البهتان، والإثم مرتبة على رمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي"<sup>(2)</sup>. وينتهي الجرجاني من ذلك بوضع الصيغة النهائية لآلية العطف بين مجموع الجزء بمنزلة الجملة الواحدة، وكذلك الشرط في مجموع الجملتين لا في إحدهما"<sup>(3)</sup>، فإذا "علمت ذلك في الشرط، احتذته في العطف، فإنك تجده مثله سواء"<sup>(4)</sup>.

لقد استطاع الجرجاني بتحليلاته السابقة للوصول الانتقال من الجملة إلى التركيب، ومن التركيب إلى النص، وبذلك تجاوز سابقه ولحقه، واتفق مع أحدث ما وصلت إليه الدراسات اللغوية الغربية المعاصرة، وخاصة الدراسات اللسانية منها لسانيات النص أو نحو النص، وهذا ما أكده محمد الشاوش في قوله: "وقد بدا لنا تحليل هذه الآيات وما جرى مجراه من الكلام عن الظواهر التي تتجاوز البنية العاملة للجملة الواحدة مسمى ينتظر اسما، فلا ينقصه إلا أن يكون لبعضنا من

<sup>(1)</sup> سورة النساء، الآية: 112.

<sup>(2)</sup> دلخوش، جار الله حسين درزه بيبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني-دراسة دلالية-. ص: 261.

<sup>(3)</sup> ينظر: الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 246.

<sup>(4)</sup> م. س، ص: 247.

الجرأة ليطلق عليه اسم "تحليل النص ولم لا نحو النص"<sup>(1)</sup>. ويتضح من كلام محمد الشاوش تلك المقاربة التي جعلها بين تحليلات الجرجاني للوصل وتحليل النص -نحو النص- عند اللغويين المعاصرين.

لم يلق مبحث الفصل العناية نفسها التي لقيها مبحث الوصل من قبل الدارسين والباحثين الغربيين رغم الدور الذي يؤديه في ترابط النص واتساقه وانسجامه وربما لطبيعة علاقته التي تجعل من التركيبين "كالشيء الواحد، ولا يجوز عطف الشيء على نفسه"<sup>(2)</sup>، على عكس الوصل الذي "يعني في بعض ما يعنيه أنّ لكل من المتعاطفين كيانا قائما بذاته"<sup>(3)</sup>. ويبدو أن استقلالية المتعاطفين هي منطلق الفصل والوصل. فإذا كانت نظرة الغربيين، قد توقفت عند تحديد الروابط الشكلية لهذا المبحث، وحصرتها في الرابط 'أو'، فإن الجرجاني، قد تخطى هذه النظرة إلى تحديد العلاقة المعنوية القائمة على غياب تلك الروابط، وقد حصرتها في "التركيب التي لها محل، والتركيب التي لا محل لها من الإعراب"<sup>(4)</sup>.

#### أ. الفصل في التركيبي التي لها محل من الإعراب:

قصر الجرجاني معالجته للفصل في التركيبي التي لها محل من الإعراب، على فصيلتي الصفة والتوكيد، وفي هذا الصدد أورد العديد من الشواهد من النص

<sup>(1)</sup> الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. ج1، ص: 597.

<sup>(2)</sup> لاشين، عبد الفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم. ص: 237.

<sup>(3)</sup> دلخوش، جار الله حسين دزه يبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر

الجرجاني - دراسة دلالية-. ص: 233.

<sup>(4)</sup> م. س، ص: 223.

القرآني مشتملة على تراكيب تحمل دلالة التوكيد أو الصفة، نحو قوله تعالى: ﴿الْم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(1)</sup>، وفي تحليله لهاتين الآيتين قال بأن "لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له"<sup>(2)</sup>، فالتوكيد قد أضفى تلك القوة في الترابط بين الآيتين لما بين عنصرَي التوكيد (لا ريب فيه)، والمؤكد ذلك الكتاب من "تمام التآلف وكمال الاتحاد"<sup>(3)</sup>.

وقوله تعالى أيضا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(4)</sup>. فقوله تعالى "لا يؤمنون" تأكيد لقوله سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" وقوله تعالى 'ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم تأكيد ثان أبلغ من الأول من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم يُنذر، كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة'<sup>(5)</sup>.

ويُلحَظُ أن التوكيد والصفة وسيلتان فعالتان لتحقيق الاستمرارية الدلالية، وذلك الترابط والتماسك داخل النص رغم أن "كيفية الاتصال معنوية غير معتمدة على رابط شكلي"<sup>(6)</sup>. وقد عرفت هذه العلاقة -عند المحدثين- المعنوية الرباطية

(1) سورة البقرة، الآية: 01 - 02.

(2) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 227.

(3) عتيق، عبد العزيز. علم المعاني. دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1974م، ص: 126.

(4) سورة البقرة، الآية: 06 - 07.

(5) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 228.

(6) الخطابي، محمد. لسانيات النص- مدخل إلى انسجام الخطاب-. ص: 107.

بين الجمل في مثل هذه المواضع "التوكيد والصفة" بـ "كمال الاتصال"<sup>(1)</sup>، وهو المصطلح نفسه الذي عبر عنه الجرجاني بـ "الاتصال إلى الغاية"<sup>(2)</sup>. فالفصل عن طريق التوابع يؤدي إلى قوة الترابط والتماسك بين أجزاء النص.

### ب. الفصل في التراكيب التي لا محل لها من الإعراب:

بدأ الجرجاني حديثه عن الفصل في التراكيب الاستثنائية بالحديث عن التراكيب الواقعة جوابا عن سؤال مقدرا الذي يوجب فصل التركيب اللاحق عن السابق ليستأنف به، ويقطع عما قبله، ويوضح هذه الظاهرة اللغوية من خلال قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(3)</sup>، التي جاءت جوابا عن السؤال المقدر في الآية السابقة لها ﴿وَإِذَا لَفُوا ذُئْبِنَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلُوعُوا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(4)</sup>، الذي يثيره سياق هذه الآية في "ذهن المتلقي إثر سماعه حكاية اليهود ومعرفته بأحوالهم، فتوقظ نفسه للاستفسار عن مصيرهم، وعما إذا كان كانوا يهلكون عاجلا، أو يمهلون ليعاقبوا آجلا"<sup>(5)</sup>، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو افترضنا أن الآية "الله يستهزئ بهم" وردت مورد الوصل، فهذا يمكن أن يؤدي إلى "خلل دلالي في تعلق الحكم

(1) عتيق، عبد العزيز. علم المعاني. ص: 177.

(2) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 242.

(3) سورة البقرة، الآية: 15.

(4) سورة البقرة، الآية: 14.

(5) دلخوش، جار الله حسين دزه يبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر

الجرجاني - دراسة دلالية - ص: 242

بالفعل<sup>(1)</sup>، وبسبب اختلاف أصل "مصدر القولين إذ صدر التعبير الأول: الله يستهزئ بهم من طرف الله سبحانه والتعبير الثاني: إنما نحن مستهزئون من طرف اليهود ثم حكى عنهم القرآن، فالوصل يقتضي إدخال مقولة الله سبحانه في مقولة اليهود لعنهم الله<sup>(2)</sup>، فالفصل منع "هذا الخلل الدلالي، وحقق للنص دقته الدلالية"<sup>(3)</sup>، تلك الدقة التي حققت الاستمرارية الدلالية والتداولية (إثارة حالة المستمعين). ويمضي **عبد القاهر الجرجاني** في تخريجاته وتحليلاته لهذه النصوص الكريمة، ويقف عند استعمال النص القرآني للفعل "قال" الذي عبر عنه باسم الحكاية، حيث من شأنه أن يشرك السامع أو المتلقي في النص، وذلك عن طريق إثارة فضوله لمواصلة تطور الأحداث.

من هذا الموضع يطرح **الجرجاني** تعليلاً آخر للفصل عن طريق الحكاية، حيث يقول: "إن الحكاية عنهم بأنهم قالوا: كيت وكيت تحرك السامعين، لأن يعلموا مصير أمرهم وما يُصنع بهم، أتتزل بهم النعمة عاجلاً أم لا تنزل ويمهلون، وتوقع في أنفسهم التمني، لأن يتبين لهم ذلك، وإذا كان كذلك كان هذا الكلام الذي هو قوله الله يستهزئ بهم في معنى الصدارة في معنى ما صدره جواباً عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين"<sup>(4)</sup>. وهذا التحليل بدوره قاده إلى إيجاد السر الذي من

(1) أبوزيد، نصر حامد. مفهوم النص -دراسة في علوم القرآن-. ص: 212.

(2) ينظر: خطابي، محمد. لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب-. ص: 108.

(3) أبوزيد، نصر حامد. مفهوم النص -دراسة في علوم القرآن-. ص: 212-213.

(4) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 235.

خلاله يصح الفصل والوصل أو كما اصطاح عليه الخطابي بمصطلح "صيغة الخطاب"<sup>(1)</sup>.

مما سبق، يتضح أن الجرجاني جعل التفرقة بين الخبر والحكاية هي موضع الفصل في الخطاب القرآني، واتفاق في الخبر أو الحكاية هي موضع الوصل في الخطاب. ونجده يعزز دلالة الفصل في الترابط بين أجزاء النص من خلال عرضه لطائفة من الشواهد الشعرية التي تحمل تراكيب واقعة عقب سؤال مقدر، والذي يدعو إلى "تقدير هذا السؤال هو بناء الخطاب على شكل زوج مكوّن من سؤال مقدر/ جواب ظاهر"<sup>(2)</sup>، ولاشك أن الجواب أشد الارتباط والاتصال بالسؤال<sup>(3)</sup>، مما يغنيه على الوصل بحروف العطف، ويورد لذلك قول الشاعر:

زعم العوادل أنني في غمرة صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي<sup>(4)</sup>

"لما حكى العوادل أنهم قالوا: هو في غمرة، وكان ذلك مما يحرك السامع، لأن يسأله فيقول: فما قولك في ذلك وما جوابك عنه؟ أخرج الكلام مخرجه، إذا كان ذلك قد قيل له"<sup>(5)</sup> ثم يفرض، لو جاء هذا البيت موصولاً بحرف العطف الواو، فيصبح:

(1) الخطابي، محمد. لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب - ص: 108.

(2) سورة النساء، الآية: 142.

(3) م. س، ص: 109.

(4) ينظر: عتيق، عبد العزيز. علم المعاني. ص: 127.

(5) الخلايلة، محمد خليل. المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد

الرحيم العباسي. عالم الكتب الحديث، أريد - الأردن، 2006م، ص: 106.

## زعم العوائل أنني في عمرة وصدقوا، ولكن غمرتي لا تتجلى

فهذا التركيب الجديد غير قادر على تحريك السامع، وإثارة السؤال في ذهنه، وبذلك تغيب تلك اللمسة الجمالية والدلالية، والتي هي غرض كل شاعر. من هذا يتضح، أن فاعلية الفصل في سبك وحبك النص تتجاوز النسيج اللفظي إلى المعنوي الذي يستخرج من السياق مما يذكرنا بأراء اللغويين -اللسانيين- و"تأكيدهم على أن الربط يمكن استخلاص بعض قواعده من بنية الخطاب الذي هو تفاعل النص مع السياق الخارجي"<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول، أن الجرجاني بهذه المعالجة العلمية، والتحليل الدقيق لمبحث الفصل والوصل لأمس الطرح الغربي للسانيات النص؛ التي تجعل النص مدارا لدراستها بإشراك جميع المستويات النحوية والدلالية والتداولية، ومن ثم تشمل عملية التواصل بطرفيها المتلقي والمتكلم فتحقق الاستمرارية النصية الذي كان الفصل والوصل أبرز آلية إجرائية لتحقيق تناسقها وانسجامها، فيشدد به الترابط بين أجزاء النص من اللاحق إلى السابق، ومنه النص ككل. وبالرغم من هذا، فقد أخذ عليه في تحليله للشواهد الشعرية قصوره على البيت أو البيتين<sup>(2)</sup>، كما اعتبروا أن نظرتهم لهذه الثنائية لم تكن تدوقية تحليلية تشرف إلى المزية، بل هي تقنية نحوية

<sup>(1)</sup> الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص: 236.

<sup>(2)</sup> خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ص: 226.

تستهدف الصحة أو الصواب النحوي<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى "الحاجة على فكرة 'الجامع' العقلي هذه الفكرة التي تحدد عبثاً نشاط اللغة، وأمور الشعر الصعبة، وتبين القصور الأساسي في تفهم العمل الأدبي وفي توضيح معنى الخلق اللغوي على الإجمال"<sup>(2)</sup>. ولكن دقته العلمية في التحليل وتجاوزه تحليل الجملة الواحدة إلى تحليل النص، وهذا ما لمسناه من خلال تحليله لآيات من سورة البقرة يقارب عددها أربعة عشرة آية، وإلحاحه على المزية التي كانت محور عملية النظم، والهدف منها، جعلته أول منظر لهذا المبحث في البلاغة العربية، وواضع له بذلك أصول ومبادئ تلتقي في كثير منها مع ما جاءت به لسانيات النص.

<sup>(1)</sup> طبل، حسن. المعنى في البلاغة العربية. دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى؛ 1416هـ، 1998م، ص: 101.

<sup>(2)</sup> سلوم، تامر. بنية النظم وتركيبه عند عبد القاهر الجرجاني-قراءة في ضوء البنيوية-. مجلة الطريق، العدد الأول؛ يناير- فبراير 1995م، بيروت- لبنان، ص: 161.



## مكتبة البحث:

1. بحيري، سعيد حسن. علم لغة النص-المفاهيم والاتجاهات-. الشركة المصرية العالمية، لونجمان، الطبعة الأولى؛ 1997م.
2. برفوني، عبد الرحمن. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1407هـ، 1986م.
3. بستاني، كرم. البيان. مكتبة صادر، بيروت- لبنان.
4. بلعيد، صالح. التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.
5. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين. دار مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، 2002م.
6. الجرجاني، الشريف علي بن محمد. التعريفات. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان. 1416هـ، 1995م..
7. الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، 1424 هـ، 2003م.
8. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
9. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة؛ 1418هـ، 1998م.

10. حسين، زين العابدين. المعجم في النحو والصرف. الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
11. حميدة، مصطفى. أساليب العطف في القرآن الكريم. الشركة المصرية العالمية لونجمان، الطبعة الأولى؛ 1999.
12. حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. الشركة المصرية العالمية لنشر لونجمان، الطبعة الأولى؛ 1997م.
13. خطابي، محمد. لسانيات النص -مدخل إلى انسجام النص-. المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الأولى؛ 1991م.
14. خليل، عبد المنعم. نظرية السياق بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نحوية دلالية-. دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى؛ 2007م.
15. الخلايلة، محمد خليل. المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي. عالم الكتب الحديث، أريد- الأردن، 2006م.
16. خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. دار المسيرة، عمان- الأردن، الطبعة الثانية؛ 1430هـ، 2009م.
17. دلخوش، جار الله حسين دزه يبي. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني- دراسة دلالية-. دار دجلة. الأردن، الطبعة الأولى؛ 1429هـ، 2008م.

18. الرازي، فخر الدين. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
19. الرضي، رضي الدين بن الحسين الأستريادي. شرح الكافية ابن الحاجب. قدم له: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى؛ 1419هـ/1998م.
20. -الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان-، الطبعة الأولى؛ 1419 هـ، 1998م.
21. -الزناد، الأزهر. نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا. المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى؛ 1993م.
22. -أبوزيد، نصر حامد. مفهوم النص دراسة في علوم القرآن. المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة السادسة؛ 2005م.
23. -السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
24. سلطان، منير. بلاغة الكلمة والجملة والجمال. منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.
25. سلوم، تامر. بنية النظم وتركيبه عند عبد القاهر الجرجاني-قراءة في ضوء البنيوية-. مجلة الطريق، العدد الأول؛ يناير- فبراير 1995م، بيروت- لبنان.

26. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر. الكتاب- كتاب سيبويه-. علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ 1420هـ، 1999م.
27. السيد، شفيق. النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية. دار غريب القاهرة، مصر.
28. السيد، عبد الحميد. دراسات في اللسانيات العربية- بنية الجملة العربية. التراكيب النحوية والتداولية. علم النحو وعلم المعاني- . دار الحامد، الأردن، لبنان، 2003م.
29. الشاوس، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس لنحو النص-. المؤسسة العربية، تونس، الطبعة الأولى؛ 1421هـ، 2001م.
30. الطائي، أبو تمام. الديوان بشرح التبريزي. دار المعارف، مصر.
31. طبل، حسن. المعنى في البلاغة العربية. دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى؛ 1416هـ، 1998م.
32. عتيق، عبد العزيز. علم المعاني. دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1974م.
33. العسكري، أبو هلال بن عبد الله. الصناعتين- الكتابة والشعر-. تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الثانية.

34. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأندلسي. مثل المقرب. تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، دار الأفاق العربية، الطبعة الأولى؛ 1427 هـ، 2006م.

35. ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محدي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت - لبنان. 1419هـ، 1998م.

36. العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم. الطراز: المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى؛ 1423هـ - 2003م

37. الكندي، امرؤ القيس. الديوان. تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى؛ 1409هـ، 1979م.

38. لاشين، عبد الفتاح. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عبد القاهر. دار المريخ، الرياض - السعودية.

39. لاشين، عبد الفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1424 هـ، 2003م.

40. ميرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر. المقتضب. تحقيق: حسن محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى؛ 1420هـ/1999م.

41. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة؛ 1988م.
42. مطلوب، أحمد. في المصطلح النقدي. منشورات المجمع العلمي، بغداد-العراق، 1423هـ، 2002م.
43. نحلة، محمود أحمد. علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليدي. ملتي الفكر، مصر، الطبعة الثانية؛ 1422هـ، 2001م.
44. يحياتن، محمد. مدخل إلى اللسانيات التداولية. ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر، 1992م.
45. يقطين، سعيد. من النص إلى النص المترابط- مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي-. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب الطبعة الأولى؛ 2005م.
46. يعقوب، إميل بديع. موسوعة الحروف في اللغة العربية. دار الجيل، الطبعة الثانية؛ 1415هـ، 1995م.

### المراجع المترجمة:

- 1- دي سوسير، فردينان ده. محاضرات في الألسنية العامة. ترجمة: يوسف الغازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م.
- 2- فان دايك، تيون. علم النص- مدخل مداخل الاختصاصات-. ترجمة: سعيد حسن بحيري، دار الكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى؛ 1421هـ، 2001م.

3- فان دايك، تيون. النص والسياق-استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي-. ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، لبنان- المغرب.

4- موشلار، آن روبوك جاك. التداولية اليوم علم جديد في التواصل. تحقيق: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى؛ تموز 2003م.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. HALLIDAY. M.AK, and Hasan Ruqaiya, Cohesion in English, Long man Group limited landon, 1976 .